

بين السياسة والاقتصاد



حافظت إمارة دبي بفضل حكمة نائب رئيس الدولة الشيخ محمد بن راشد، على قوتها الاقتصادية ويكونها منارة الشرق الأوسط في منطقة تعصف بها الاضطرابات؛ ويبدو أن الحكومة الاتحادية وسياستها الخارجية لا تشاهد الخيط الرفيع بين الاقتصاد والسياسة، ما يدفع المسؤولين في الإمارة وجميع المواطنين للتساؤل عن سبب تجاهل ما يحدث للإمارة من السياسة الخارجية العنيفة.

كان الشيخ محمد بن راشد قد أشار إلى ذلك الشهر الماضي، بقوله على (تويتر): "إن الخوض الكثير في السياسة في عالمنا العربي مضيعة للوقت، ومفسدة للأخلاق، ومهلكة للموارد، في عالمنا العربي، السياسي هو من يدير الاقتصاد، ويدير التعليم، ويدير الإعلام، ويدير حتى الرياضة، إن وظيفة السياسي الحقيقية هي تسهيل حياة الاقتصادي والأكاديمي ورجل الأعمال والإعلامي، وتسهيل حياة الشعوب، وحل الأزمات بدل أفتعالها، وبناء المنجزات بدل هدمها".

وفق تقارير دولية عديدة خلال الشهرين الماضيين فإن إمارة "دبي" تتعرض لهزة اقتصادية، هزة تشبه تلك التي حدثت في 2008، وعلى الرغم من أن تصريحات الحكومة تؤكد أنها تأخذ الاحتياطات إلا أن التراجع في الاستثمار والعقارات بات واضحاً لمن يعيش في دبي أو للمتابع من خارجها.

وتضررت الإمارة من مقاطعة قطر؛ وتأثرت من استغلال موارد الدولة الاتحادية في الحروب الخارجية، وزيادة اقتراض العاصمة للمال، تضررت سمعتها بفعل السجون السرية والتعذيب والمحاكمات السياسية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية.

فالمستثمرون وحتى الموظفون يخشون مخاطر من التعرض للسجن بسبب رأي يكتبه على صفحته الشخصية في شبكات التواصل الاجتماعي هذا إن كان من الغرب. أما إن كنت عربياً فالكثير من علامات الاستفهام والمراقبة المستمرة لمعرفة الجهة التي تنتمي إليها طائفة/حزب/ منطقة، فحروب الدولة متوسعة ومتشعبة وكثيرة التعقيد.

ليس الخلط بين السياسة والاقتصاد وعدم وضع الجوانب الاقتصادية للإمارات في المقدمة. بل أيضاً هناك خلط بين السياسة والتعليم، فتظهر المناهج تجمد الأشخاص للحلفاء للإمارات مثل الرئيس المصري؛ وتبرر الحروب الخارجية مثل الحديث عن إنجازات الحرب في اليمن، وتثير ثقافة الحماس للحروب الخارجية أكثر من التعلم

وخدمة بلدهم عندما يكبرون.

أصبحت وظيفة السياسي على عكس ما يراها الشيخ محمد بن راشد، في تغريداته، إذ أن وظيفته في الإمارات هي تبرير اعتقال الأكاديمي وتعذيب رجل الأعمال والصحافيين ورجال العلم والناشطين وخبراء الدولة وناشطوها؛ إلى جانب تعقيد حياة الإماراتيين، وافتعال الأزمات بدلاً من حلها، وهدم المنجز مقابل تفریح المنطقة في الحروب والعداوات.

يقدر ما تحتاج الإمارات إلى العدالة في الداخل ووقف السياسة الخارجية التدخلية، بقدر الحاجة والعودة إلى رؤية الآباء المؤسسين. ولأجل ذلك ولحماية المنجزات بدل من هدمها تحتاج الإمارات إلى مجلس وطني (برلمان) منتخب مع كامل الصلاحيات يكون الرقيب والمحاسب لتنفيذ ذلك كله وحمايته من الانهيار المتوقع.